النهار
الأربعاء 19-12-2012 العدد 24940

محطة الاتصالات الأميركية نوقشت على طاولة لجنة الإعلام: الهيئة الناظمة ليست الجهة المخوّلة وسنستمع إلى الوزارة

كانت جلسة لجنة الاعلام والاتصالات مخصصة لاستكمال درس تعديل قانون المطبوعات المقدم من النائب روبير غانم، وقانون الإعلام المقدم من النائب غسان مخيبر وقانون صون حرية المراسلات وتحديد شروط تسليم قاعدة البيانات المتعلقة بالإتصالات (الداتا) المقدّم من النائبين جمال الجراح وغازي يوسف، الا ان النواب، وهم طبعا نواب الاكثرية، وسط استمرار مقاطعة نواب المعارضة للجلسات النيابية، طرحوا من خارج جدول الاعمال سيلا من الاسئلة المتعلقة بمحطة الاتصالات التي طلبت الولايات المتحدة رخصة لاقامتها في لبنان.

هذا الموضوع الذي فاجأ اللبنانيين، كان رئيس الجمهورية ميشال سليمان رفض التعليق عليه، في انتظار ان تصله التقارير الكافية بشأن الطلب الاميركي.

ونظرا الى حساسية الموضوع، طرح النواب اكثر من سؤال.

"اولا - ماذا لدى الوزارة المعنية، وهي وزارة الاتصالات من معلومات رسمية في هذا الصدد؟ واين هي المستندات التي تشرح دور هذه المحطة وهدفها؟

ثانيا - هل يحق لأي شركة أجنبية أن تخاطب الهيئة الناظمة للاتصالات أو وزارة الاتصالات، ولا سيما ان الامر يتم عادة عبر سفارة الدولة المعنية ثم عبر وزارة الخارجية".

ولكون وزير الاتصالات نقولا صحناوي موجودا خارج البلاد، فانه تقرر عقد جلسة مقبلة، يرجح ان تكون الخميس للاستماع الى رأي الوزارة، مع ضرورة معرفة مهمات هذه المحطة.

النائب فضل الله مترئساً لجنة الإعلام، وبدا النائبان أسود وقبيسي. (ناصر طرابلسي)

أجواء الجلسة

علمت "النهار" ان اللجنة استمعت الى شرح تقني من بعض اختصاصيي وزارة الاتصالات، لكنها فضلت التوسع في الحصول على الرأي الرسمي للوزارة، وما اذا كان ثمة اخطار معينة، وتبّين لها ان لا اتفاقات بين لبنان واميركا في هذا الصدد.

ومن اجواء المشاركين في الجلسة ايضا ان النواب توقفوا مطولا عند الشق التقني المتعلق بتقدم مندوب لاحدى الشركات الاميركية من جانب الهيئة الناظمة للاتصالات بالترخيص لاقامة محطة اتصالات متحركة في لبنان لمصلحة الجيش الاميركي بهدف تشغيل محطة قمر اصطناعي ارضية".

ووفق ما تبين للنواب، ان مركز المحطة سيكون بيروت وليس الجنوب كما تردد سابقا. وكشفت مصادر المجتمعين لـ"النهار" ان "النواب اجمعوا على ان الهيئة الناظمة للاتصالات ليست الجهة المخولة درس الطلب، انما هناك آليات ومعايير معينة، تبدأ من وزارتي الاتصالات والخارجية مرورا بمجلس الوزراء مجتمعا، وبالتالي فإن دور الهيئة الناظمة للاتصالات يختصر فقط باعطاء الترخيص في النهاية، وفق شروط معينة، اي انها تمنح الترخيص بعد درسه من الجهات المعنية".

عند هذا الحد انحصرت نقاشات النواب، ولم يصلوا الى التوسع في معرفة هدف انشاء المحطة ودورها.

بعد الجلسة، اوضح فضل الله ان "رسالة رسمية ستقدّم من اللجنة الى وزارة الاتصالات بهدف تزويدنا كل الوثائق المتعلقة بهذا الأمر، وأن تعطينا ايضا حالات مشابهة، كما سنسأل وزارة الخارجية عما إذا كانت قدمت عبرها أي طلبات".

وقال: "سندرس الاخطار وإمكانات المحطة وما ستقوم به، وقد علمنا من القانونيين في وزارة الاتصالات أن لا اتفاقات بين لبنان وأميركا في هذا الموضوع، علما اننا معنيون بالتحدث عن السير القانوني للموضوع بمعزل عن اي شيء آخر".

اما في موضوع تسليم قاعدة البيانات "الداتا"، فشرح انه "بمعزل عن مضمون الاقتراح واسبابه الموجبة، اعتبرت اللجنة أن هذا هو المسار القانوني الصحيح، ولا يمكن تسليم الداتا كاملة إلا وفق آلية محددة تحدد حجم الداتا التي تسلم، وإذا كان القانون لا يلبي المتطلبات فسنذهب لتعديله لا لمخالفته، والحكومة معنية بتطبيق المراسيم التطبيقية للقانون، الا ان من قدّموا الاقتراح لم يحضروا، وعطلوا إمكان البدء بمناقشته، واصررنا على ان تستمر الحكومة ووزارة الاتصالات بتطبيق القانون النافذ".

وأسف "للتبرير القانوني لموضوع العمالة، لان من مسؤولية القضاء أن يعيد الصدقية الى نفسه".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"